

بورصة الجزائر: □

إلغاء التراخيص يشجع المؤسسات على الولوج

اعتبر المدير العام لبورصة الجزائر يزيد بن موهوب أمس الثلاثاء بالجزائر العاصمة أن إدراج البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في البورصة بدون اللجوء تلقائيا إلى ترخيص من محافظ بنك الجزائر وفقا لما ينص عليه قانون المالية 2022 يعد بمثابة تشجيع من السلطات العمومية للمؤسسات الأخرى على ولوج البورصة.

وأوضح السيد بن موهوب على أمواج القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية أن قانون المالية 2022 يسمح بإدراج البنوك أو المؤسسات المالية في البورصة بدون ترخيص من محافظ بنك الجزائر مما يعد بمثابة تشجيع من السلطات العمومية للمؤسسات من شتى القطاعات وليس فقط القطاع المالي على ولوج البورصة ورسالة قوية للمؤسسات التابعة للقطاع العمومي والخاص .

وإن ذكر بأن الوزير الأول وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان كان قد أعلن عن فتح رأسمال بنكين عموميين خلال سنة 2021 عن طريق البورصة وإيداع طلبين من طرف شركتين خاصيتين من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دخول البورصة قال السيد بن موهوب إنه من المرجح أن يشهد 2022 ولوج 4 أو 5 مؤسسات البورصة .

وأضاف أن بعض الشركات الخاصة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوماتية أناد (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا) تستعد لدخول البورصة .

من جهة أخرى أكد السيد بن موهوب أن التمويل عن طريق البورصة موجه إلى جميع المؤسسات باختلاف قطاعات نشاطها معتبرا أن البورصة قد تكون فعلا الحلقة القوية في تمويل المؤسسات على الصعيدين المتوسط والطويل .

وفيما يتعلق بإدراج المؤسسات الناشئة في البورصة ذكر المسؤول بأن الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة قام بتمويل 65 مشروعا منذ تأسيسه في أكتوبر 2020 مشيرا إلى أن سوق البورصة المخصصة لهذا النوع من المؤسسات قيد الإعداد وقد يكون فعليا في غضون 3 أو 4 أعوام .